### الحكومة.. بداية موفقة للاهتمام بالإعلام

# الجلالي يوجه بدراسة إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية ومعالجة المشكلات المتراكمة فيها

**خزيم لـ«الوطن»:**
## رؤية الوزارة تركز على تطوير كفاءة قطاعات النقل والبحث عن مكامن التشاركية لخدمة التنمية الاقتصادية

**غصن:**
## مسودة لتعديل قانون الإعلام ستكون محور نقاش مع جميع الصحفيين والمعنيين

**| محمد راكان مصطفى**

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد غازي الجلالي ضرورة مراجعة مختلف القرارات والتشريعات وتقييم مدى مواءمتها للتوجهات الحكومية في المرحلة القادمة، مشيراً إلى الأهمية الموضوعية والواقعية والمرونة في العمل الحكومي والاستفادة من الأفكار والرؤى المطروحة لتطوير العمل في المجالات كافة، وبذل كل الجهود لتحقيق نوع من التوازن بين ما هو مطلوب تحقيقه من خلال تحسين الأداء وإدارة الموارد بالشكل الأمثل من جهة، ودور الدولة في تقديم الخدمات في قطاعات الصحة والتربية والتعليم والخدمات وغيرها من جهة أخرى، بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن باعتبارهما الهدف الرئيس الذي تسعى الحكومة للوصول إليه.

### تحسين الخدمات في المنافذ الحدودية

وخلال ترؤسه الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء طلب الدكتور الجلالي من الوزارات المعنية تحسين المشهد البصري العام والخدمات المقدمة في المنافذ الحدودية، بما يسهل من حركة الاستيراد والتصدير وتنقل المسافرين وتخفيف الضغط على الاقتصاد الوطني، كما لفت مجدداً إلى دور المحافظين المباشر في حل مشكلة النقل الداخلي من خلال مراقبة عمليات توزيع المحروقات والوصول إلى توزيع أكثر كفاءة ومحاسبة المقصرين والمخالفين، والتعاون بين الجهات المعنية لحل هذه المشكلة ضمن الإمكانات المتوافرة.

### سياسة إعلامية وطنية

في سياق آخر ناقش مجلس الوزراء رؤية ووزارة الإعلام لتنفيذ مضامين الكلمة التوجيهية لرئيس الجمهورية لجهة ضرورة وضع سياسة إعلامية وطنية والدور المطلوب لإعلام الدولة بالإضافة إلى دور المكاتب الإعلامية لدى الجهات العامة وتسهيل الحصول على المعلومة. وحظيت الوزارة باهتمام ملموس من مجلس الوزراء انطلاقاً من ضرورة أن يكون قطاع الإعلام في مقدمة القطاعات التي يشملها التطوير العميق من الناحيتين الكيفية والكمية بمعنى تطوير السياسات الإعلامية، بحيث يكون الخطاب الإعلامي موضوعياً وواقعياً ومسؤولاً، يضمن إيصال المعلومة المناسبة إلى الرأي العام بكل جرأة، مع الإسناد الوطني الحامل لها، وتشكيل مجموعات إعلامية متخصصة في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتم التطرق إلى موضوع مالية قطاع الإعلام من حيث المتطلبات المالية الضرورية لتأهيل وتطوير هذا القطاع من ناحية، وكيفية إدارة استثماراته من ناحية أخرى على قاعدة أن ربحية هذا القطاع تكمن بالبعد الكلي الوطني. كما تناول النقاش ضرورة تأهيل وتطوير الموارد البشرية في قطاع الإعلام بعيداً عن أي معايير غير موضوعية بما يضمن قيام قطاع إعلامي ممول على أسس من العلمية والجودى والحداثة والمسؤولية في آن معاً.

ووجه الجلالي وزارة الإعلام بدراسة إعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية ومعالجة المشكلات المتراكمة فيها ولاسيما ما يتعلق بالموارد البشرية، وقرر المجلس إحالة المذكرة إلى لجنة التنمية البشرية لدراستها بشكل موسع على أن تتم إعادتها إلى مجلس الوزراء لمناقشتها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

### محددات أساسية للسياسة الإعلامية

وزير الإعلام زياد غصن قال في تصريح له عقب الجلسة: ناقش المجلس في جلسته الأسبوعية رؤية وزارة الإعلام لتنفيذ مضامين الكلمة التوجيهية للرئيس بشار الأسد، موضحاً أن الرؤية التي تقدمت بها وزارة الإعلام هي حصيلة بعض اللقاءات التي جرت خلال الفترة الماضية مع المؤسسات الإعلامية الرسمية ومع عشرات الزملاء الصحفيين.

وأوضح أن الرؤية تنطلق نحو وضع محددات أساسية للسياسة الإعلامية للمرحلة القادمة، هذه السياسة سوف يتم وضع مسودتها من خلال جلسات الحوار والنقاش التي ستعقدها الوزارة مع جميع الفعاليات الإعلامية وجميع وسائل الإعلام العامة والخاصة وجميع الصحفيين أيضاً، متابعاً: كان هناك أيضاً نقاش تضمنته الورقة فيما يتعلق بتطوير وسائل الإعلام الرسمية من خلال عملية إعادة الهيكلة وعملية تسهيل حصول الصحفي على المعلومة وحق المواطن في الوصول إليها، وما هو السبب والإجراءات التي تحول هذا الأمر؟

وأشار إلى أنه كان هناك جانب قانوني يتعلق بالجهود المبذولة لوضع مسودة لتعديل قانون الإعلام بحيث سيكون هناك حوار ونقاش مع جميع الصحفيين المعنيين والوسائل المعنية بهذا القانون، كما كان هناك نقاش مع بعض الوزراء حول ما يتعلق ببعض الإجراءات التي من شأنها تسهيل وصول الصحفي إلى المعلومة.

### تفعيل المكاتب الصحفية

وقال: تمحور جزء من النقاش حول وضع المكاتب الصحفية في الوزارات والمؤسسات الحكومية وسبل تفعيلها وتطويرها، وكان هناك حديث عن أهمية وضع خطة تدريبية لجميع العاملين في المكاتب الصحفية وتطوير عملهم من خلال الانتقال من مرحلة التغطية الإخبارية إلى صناعة المحتوى الإعلامي الخاص بكل وزارة وكل مؤسسة. وأضاف: تم النقاش فيما يتعلق بتفاعل وتعاون المسؤولين في الوزارات والمؤسسات مع المكاتب الصحفية وإعطائها الأهمية والمتابعة الضرورية لتأمين وصول المعلومة بسرعة وبوقت قياسيين.

وقال وزير الإعلام: في النهاية كان هناك نقاش واسع وهذا نتيجة طبيعية لأهمية الإعلام من قبل الوزراء تم التطرق إلى مجموعة من النقاط والأفكار المهمة التي سوف تعمل عليها وزارة الإعلام خلال الفترة القادمة.

وأوضح أن الورقة أحيلت إلى لجنة التنمية البشرية لدراستها ووضع المقترح اللازم لتنفيذها خلال الفترة القادمة.

### تعزيز إيرادات قطاعات النقل

واستعرض المجلس مذكرة وزارة النقل حول الإيرادات المالية المحققة في الوزارة والجهات التابعة لها خلال عامي 2022–2023 والإجراءات المتخذة لتعزيز هذه الإيرادات في قطاعات النقل الجوي والسككي والبحري، ورؤية الوزارة لإعادة تأهيل وتطوير شبكات النقل بكل أنواعها وفق منظور التنمية المتوازنة وعوامل الأمن والسرعة وتحسين إمكانية الوصول إلى جميع المناطق وربط مراكز الإنتاج بموانئ التصدير وإنشاء المرافئ الجافة والحفاظ على جهوزية المطارات والمرافئ القائمة وتطويرها والتشاركية مع القطاع الخاص في عملية النهوض بقطاع النقل إضافة إلى الحد من استخدام وسائط النقل الملوثة للبيئة والتوجه نحو الطاقات المتجددة.

وفي تصريح لوزير النقل لـ«الوطن» لفت إلى أن رؤية الوزارة المستقبلية تركز بشكل خاص على تطوير كفاءة قطاعات النقل بأنماطه الجوي والبري والبحري والسكك الحديدية والبحث عن مفاصل ومكامن التشاركية التي تخدم التنمية الاقتصادية للخزينة وبما ينعكس إيجابياً على العاملين.

ونوه الوزير بدعم الحكومة الذي أسهم بنجاح الوزارة في وضع سياسات عمل لتطوير منشآت القطاع ومؤسساته لتعود بإنتاجية وريعية كبيرة على الحفاظ على كل ممتلكات القطاع، ولا شك أن المشروعات التي انطلقت مع القطاع الخاص مشروعات ذات نفع عام وتتمتع بالشمولية والاستدامة للقطاع وأنشطته، فالنقل شريان الاقتصاد وقاطرته ويرتبط بشكل رئيسي بتطور أي قطاع، ومن هذه المشروعات إنشاء مسارب الفحص الفني للمركبات في كل مديريات النقل، ومشروع استثمار وإدارة وتشغيل وتطوير عمل «السورية للطيران» وهو من المشروعات الرائدة والمهمة، وهناك مشروع مهم وهو توسيع مرفأ اللاذقية عبر زيادة الأعماق لاستقطاب المزيد من السفن ذات الحمولات الكبيرة، ومشروعات أخرى تسير بها وزارة النقل قدماً لتخديم هذا القطاع ونفض الغبار عنه ليكون شريانا حقيقياً للاقتصاد السوري.

ولفت إلى خطة الوزارة في تطوير عمليات النقل عبر السكك الحديدية والحفاظ على جهوزية الطرق المركزية والبحث عن الاستثمار فيها، والاستثمارات والمزادات لأملاك الوزارة على الشريط الساحلي التي يمكن تخديمها والاستفادة منها.

### إعفاء مستلزمات صناعة الأدوية من الرسوم الجمركية

إلى ذلك درس المجلس مشروع صك تشريعي لإعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعريفة الجمركية النافذ بالمرسوم رقم 377 لعام 2014 ومن كل الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد، علماً أن قيمة التوريدات التي استفادت من الصك التشريعي رقم 19 لعام 2023 تجاوز 482 مليار ليرة سورية، فيما بلغت قيمة الإعفاءات ما يقارب 23 مليار ليرة سورية، حيث تبلغ هذه الإعفاءات ما نسبته 4,7 بالمئة من قيمة المواد المشمولة بالمرسوم.

وأكد المجلس أهمية اتخاذ الإجراءات التي تضمن استفادة المواطنين من هذا الإعفاء لناحية أسعار مبيع الدواء في السوق المحلية.

كما ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بتعديل بعض مواد القانون رقم 43 لعام 2023 المتعلق بإحداث الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة، وذلك ضمن التوجه الحكومي نحو الإصلاح الزراعي والاستفادة المثلى من أملاك الدولة الخاصة بما يخدم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تم التأكيد على أهمية الآلية التنفيذية وتوضيح الأدوار بشكل دقيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في الوصول إلى الغاية والهدف من إحداث الهيئة.

ووافق المجلس على الاعتمادات اللازمة لاستكمال تنفيذ أعمال الإكساء الجزئي بالجزيرة 15 في توسع ضاحية قدسيا بريف دمشق، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.



### دراسة للتعميم على قروض صندوق الطاقات المتجددة

# مدير هيئة التأمين لـ«الوطن»: يمكن التوسع في التغطية على قروض الصندوق للأغراض الصناعية والزراعية وغيرها

**| عبد الهادي شباط**

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد أنه بعد قرار رئاسة مجلس الوزراء بتخفيض الحد الأقصى لمدة سداد القروض الممنوحة لتركيب منظومة كهروضوئية أو عنفات ريحية للقطاع المنزلي بحيث تصبح 10 سنوات، ستقوم الهيئة بدراسة التأمين على القروض عبر وثيقة «بوليصة» تأمين خاصة تشابه وثيقة التأمين على قروض الدخل المحدود علماً أن سقوف هذه القروض للأغراض المنزلية 35 مليون ليرة، في حين أنه بحال إقرار هذه المنتج سيتم تقييمه وبعدها يمكن التوسع نحو التوسع في التغطية والتأمين على قروض صندوق دعم الطاقات المتجددة للأغراض الصناعية والزراعية وغيرها.

وحول الاتفاق المبدئي الذي تم في هيئة الإشراف على التأمين حول التأمين على مشروعات الطاقة الشمسية بيّن أن الحد الأقصى للتعويض في هذا المنتج سيكون حتى 15 مليار ليرة على أن تكون حصة كل شركة تأمين «خاصة» من قيمة التعويض 500 مليون ليرة وحصة المؤسسة العامة للتأمين 3 مليارات ليرة والاتحاد العربي لإعادة التأمين 6 مليارات ليرة

وأوضحت الهيئة ضمن ما نشرته حول الموضوع أنه يتم العمل استمراراً لنهج مجمعات إعادة التأمين المحلية، ولاحقاً لاجتماع مديري شركات التأمين في مقر الهيئة مؤخراً، وما نتج عنه من اتفاق مبدئي على تأمين الطاقة الشمسية، وتشكيل فريق عمل ممثل من: «الهيئة، الاتحاد السوري لشركات التأمين، المؤسسة العامة السورية للتأمين، شركات التأمين الخاصة وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين».

وأن جميع شركات التأمين العامة والخاصة وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، وقّعت اتفاقية خاصة لتأمين مشروعات الطاقة الشمسية من كل الأخطار بما فيها أخطار الطبيعة، بحيث تشترك جميع تلك الشركات بتأمين كل مشروع، وتقوم شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بإدارة أعمال هذه الاتفاقية، وذلك في إطار قرارات اللجنة الفنية لمجمع إعادة تأمين المصارف الشاملة /BBB/ «التي تعتبر السلطة التنفيذية العليا لها»، وترأسها الهيئة وتتمثل فيها الشركات أيضاً.

وتؤكد الهيئة أن هذه الاتفاقية، تشكل خطوة جديدة تدل على الإرادة المستمرة بالتغلب على آثار العقوبات الاقتصادية الظالمة التي حدّت من خيارات إعادة التأمين، وأنها تُكرّس نموذجاً واضحاً لحشد الطاقات الوطنية ممثلةً حافزاً حقيقياً للتوسع في مشروعات الطاقة البديلة، الأمر الذي سينعكس على الاقتصاد والمجتمع، ويؤكد الدور الذي يمكن أن يطّلع به قطاع التأمين في كل مناحي الحياة الوطنية.

> اتفاق مبدئي للتأمين على مشروعات الطاقة الشمسية بحد أقصى للتعويض حتى 15 مليار ليرة

وتم اقتراح فريق العمل خلال اجتماعاته في الهيئة، نموذجاً لوثيقة تأمين الطاقة الشمسية المنزلية، لتكون وثيقة استرشادية «وافقت الهيئة على إطلاقها» لمن يرغب من الشركات، بحيث تغطي أضرار الحريق لتجهيزات الطاقة الشمسية، وكذلك محتويات المنزل والمسؤولية المدنية تجاه الغير بحد مالي معين «الضرر الذي تسببه للجوار»، ويعود الإعلان عن هذا المنتج لكل شركة، وفق ما تراه مناسباً.

### حوض مائي يعوق مشروع سكن معرونة

# الظاهر لـ«الوطن»: ندرس أسباب عدم التقدم للمزادات المعلن عنها خلال العام

**| راما العلاف**

اشتكى مكتتبون في مشروع ضاحية معرونة السكني بريف دمشق لـ«الوطن» من تأخر المؤسسة العامة للإسكان عن البدء بتنفيذ المشروع المتضمن 3500 مسكن وعدم تخصيصهم حتى الآن رغم مضي 5 سنوات على اكتتابهم والتزامهم بتسديد الأقساط الشهرية المترتبة عليهم.

مديرة المؤسسة العامة للإسكان راما الظاهر أوضحت في حديثها لـ«الوطن» أن المؤسسة تعمل على إنجاز مشروع معرونة إلا أنه كان بحاجة لبعض الدراسات المائية لكونه واقعاً على حوض مائي حيث جرى التعاقد مع الشركة العامة للدراسات الهندسية وانتهت الدراسة مؤخراً إذ تم وضع التوصيات اللازمة عند التشييد للحفاظ على الحوض المائي من دون إلحاق أي ضرر به والدراسة قيد الاستلام حالياً، ليتم وضع برنامج زمني لإنجاز أعمال البناء والتشييد في الموقع وفقاً لترتيب أولويات المشروعات السكنية لدى المؤسسة.

وأوضحت الظاهر أن التخصيص يتم بعد تحقق نسبة جهوزية معينة في المشروع وهو ما لم يتم حتى الآن، لذلك لم يتم تخصيص المكتتبين حتى تاريخه، لافتة إلى عدم وجود أي زيادة على الأقساط حتى تاريخه والمقدرة بـ20 ألف ليرة شهرياً.

وأشارت الظاهر إلى أن المؤسسة تعمل على تقييم المزادات المعلنة في الأرباع الثلاثة من العام الجاري ودراسة أسباب عدم التقدم لها وعدم نجاحها ليصار إلى الإعلان عنها مجدداً خلال الربع الأخير من العام الجاري أو تأجيلها للعام القادم، إضافة إلى دراسة جدوى طرح وحدات عقارية جديدة غير معلنة ضمن المزادات، ولفتت إلى استمرار العمل على إنجاز منصة المزادات ليتم إطلاقها خلال العام القادم.

يشار إلى أن المؤسسة العامة للإسكان كانت قد فتحت باب الاكتتاب على 12200 مسكن في مشروع الأضرار السكني في محافظات ريف دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية والسويداء والقنيطرة ودرعا في شهر آذار عام 2019، وحددت المساكن بمساحة 40 و60 متراً مربعاً بتكلفة 7,5 ملايين ليرة، على أن يدفع المكتتب مبلغ تأمين بقيمة 500 ألف ليرة حتى 2019/5/16 ودفعة أولى بقيمة 1,8 مليون ليرة حينها، متضمناً مبلغ التأمين في حال فاز بالقرعة التي تجري عادة بعد التسجيل في حال تقدم مكتتبين أكثر من العدد المحدد من المؤسسة.

وتم توزيع المساكن على المحافظات حيث تضمن مشروع معرونة السكني بريف دمشق 3500 مسكن على محور المتحلق الشمالي و3500 في حلب بمنطقة الشيخ زيات في المدينة الصناعية وفي حمص 2000 مسكن غرب طريق دمشق– حمص و1000 مسكن في حماة بتوسع ضاحية الفيحاء و1000 مسكن في اللاذقية بمنطقة بشلما و500 مسكن في السويداء بمنطقة سليم و500 في القنيطرة بمنطقة العتم و200 مسكن في درعا بحي الأربعين.

### لا نية لرفع الأسعار.. وانخفاض استيراد الذرة الصفراء للنصف

# مدير مؤسسة الأعلاف لـ«الوطن»: مخازين المؤسسة جيدة جداً ومبيعاتها وصلت إلى ٥٤٠ مليار ليرة

**| جلنار العلي**

أكد مدير مؤسسة الأعلاف عبد الكريم شباط أن مخازين المؤسسة من المواد العلفية جيد جداً، إذ يوجد نحو 140 ألف طن من مختلف المواد في المستودعات، إضافة إلى أن المؤسسة تتسلم يومياً نحو 1200 طن من علف النخالة من مؤسسة الحبوب، لافتاً إلى أن هذه المخازين تكفي المربين لمدة شهرين، حيث يتم يومياً توزيع ما يقرب من 3000 طن، وحول تلك المواد الموجودة في مستودعات المؤسسة، أشار شباط في تصريحه «لـ«الوطن» إلى أنها تتوزع ما بين النخالة حيث يوجد 35 ألف طن منها، والشعير بكميات تصل إلى 40 ألف طن، و30 ألف طن من الذرة، و15 ألف طن من كسبة الصويا، إضافة إلى كميات أخرى من كسبة القطن وغير ذلك، لافتاً إلى أنه تم فتح باب الحصول على مقننات علفية لكل أصناف الثروة الحيوانية، كما سيتم اعتباراً من اليوم زيادة مخصصات الأبقار الحلوب إلى 250 كيلو من الأعلاف للرأس الواحد خلال الدورة الواحدة التي تتجاوز الـ45 يوماً، علماً أنه سيتم منح هذه الكمية للمرة الأولى منذ عشر سنوات.

وفي السياق، بيّن شباط أن مبيعات المؤسسة بلغت حتى الآن نحو 260 ألف طن من مختلف المواد العلفية، بقيمة تتجاوز 540 مليار ليرة، كما تم تأمين نحو 370 ألف طن من تلك المواد بمبلغ يصل إلى 750 مليار ليرة، مؤكداً أنه لا يوجد لدى المؤسسة أي نية لرفع أسعار المواد العلفية خلال الفترة القادمة، لكون المواد أصبحت أكثر وفرة مقارنة بالعام الماضي، لذا فإن الأسعار أقل مما كانت عليه في السابق، مشيراً إلى وجود فروقات سعرية جيدة بين القطاعين العام والخاص، فمثلاً يبلغ سعر كيلو علف النخالة 1700 ليرة، في حين يصل سعره في الخارج إلى 2000 ليرة وفي المحافظات الشرقية إلى 2200 ليرة، كذلك الأمر بالنسبة لسعر كيلو الذرة الصفراء في الأسواق فيصل سعره إلى 5800 ليرة، حيث يباع في المؤسسة بـ5100 ليرة، أما موضحاً أن المؤسسة رابحة، ولكن مع ذلك فإن أرباحها قليلة وذلك لدعم المربين والتدخل إيجابياً في الأسواق، لأن أي رفع أسعار في المؤسسة مهما كانت نسبته يلحقه ارتفاع كبير بالأسعار لدى القطاع الخاص.

وحول شكاوى المربين الدائمة من ارتفاع التكاليف نتيجة لأسعار الأعلاف، أوضح مدير المؤسسة أن الأعلاف ليست السبب الوحيد في ارتفاع التكاليف لأن المربي يتكبد تكاليف أخرى متمثلة بأجور النقل والمحروقات والتكييف والحلقات الوسيطة وغير ذلك.

ولفت إلى أن سعر الحذق المتوافرة بالكامل من الأعلاف سواء لدى المؤسسة أم بالقطاع الخاص.

من جهة أخرى، وحول استيراد بعض المواد العلفية من الدول الأخرى نتيجة وجود نقص ببعض الأنواع منها الذرة الصفراء وكسبة الصويا، نوّه شباط بانخفاض حجم الاستيراد من مادة الذرة بنسب كبيرة بعد أن قام الفلاحون بزراعتها، حيث بلغ الإنتاج منها خلال العامين الأخيرين نحو 450 ألف طن، علماً أن حاجة سورية السنوية من المادة تصل إلى نحو 900 ألف طن، وهذا ما أدى إلى انخفاض حجم الاستيراد إلى النصف، وتوفير مئات الملايين من القطع الأجنبي.